مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: السياسه

التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٧٩

فايننشال تايمز

البنوك العالمية تتردد في مساعدة مصر

١٩١٨٣

تبدي بعض البنوك التجارية الغربية ترددا في تمويل المشروعات المصرية خشية انتقام الدول العربية المصدرة للنفط .

وتتعرض مصر بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل لمقاطعة اقتصادية وسياسية من جانب العالم العربي ولجأت الدول العربية النفطية الى قطع مساعداتها المالية عن مصر .

وتخلى عدد من البنوك العربية وفي مقدمتها مجموعة الاوباف في باريس عن المشروعات الاخيرة الخاصة بتجميع مبلغ ٢٥٠ مليون دولار اوروبي لتمويل البنك المركزي المصري .

وتريد مصر الان احياء هذه الصفقة لكن في حدود اضيق على اساس تقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار لشركة مصر للطيران التي تمتلكها الدولة .

لكن البنوك الغربية تشعر بمزيد من القلق بسبب الزيادة في اسعار النفط التي ستؤدي الى زيادة العوائد النفطية لدول الاوبك وبالتالي الى زيادة الارصدة التي يمكن حقنها في النظام المصرفي الغربي .

واصبحت حكومة القاهرة منذ انقطاع المساعدات المالية العربية عنها اكثر اعتمادا على المعونات المالية الغربية سواء من الحكومات او من البنوك التجارية . الا ان البنوك تساورها شكوك بشأن مقدرة مصر على الوفاء بالديون ، كما انها تعود بالذاكرة الى الماضي عندما وجدت مصر صعوبة شديدة في ايجاد مصادر تمويلية .

وتشير التقارير الى ان هناك بدائل لجمع قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار بما في ذلك دور اكبر يقوم به بنك التصدير والاستيراد الامريكي الذي يمكنه تخفيض المبالغ المصرفية المطلوبة من بقية البنوك التجارية . وسيستخدم هذا القرض من شراء طائرات امريكية مدنية .

وتتردد بعض البنوك في الاشتراك في هذا القرض فيما تحوط الشكوك بالقرض الذي تم تجميعه لمصر والبالغ قيمته ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ .

وكان هذا القرض قد ضمنته منظمة الخليج لتنمية مصر وهي هيئة شاركت في تأسيسها كل من المملكة العربية السعودية واتحاد الامارات العربية وقطر لدعم الاقتصاد المصري .

وفي اعقاب المقاطعة لجأت هذه المنظمة الى تجميد دعمها المالي للمشروعات الاقتصادية في مصر .

وتقول تقارير الصحافة العربية ان المنظمة لم تعد ملزمة بتقديم اية مدفوعات مالية تتعلق بهذه المشروعات .

كما ان الدول العربية مستمرة في اجراءاتها نحو حل الهيئة العربية للتصنيع ، وهي المؤسسة التي تقوم بتمويل الصناعات الحربية في مصر . ويعتقد بعض مسؤولي المصارف العالمية ان هيئة الخليج قد تسقط ضحية لهذه المقاطعة ايضا اذا استمرت العلاقات العربية المصرية في تدهورها .